5 عام المعاهدة المصرية الإسرائيلية

يوافق ٢٦ مارس من هذا العام الذكرى الثلاثين لإبرام المعاهدة المصريه الإسرائيلية، وخلال الثلاثين عاماً الماضية حدثت تطورات إقليمية وعالمية عميقة، كما شهدت مصر تطورات مماثلة ولكنها فى نظر المراقب المنصف تطورات سلبية تدهور فيها الكثير، ولذلك ثار الجدل بين المثقفين وفى الأوساط الشعبية حول دور معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وإلى أى مدى تقيد هذه المعاهدة حركة مصر. يرى مؤيدو المعاهدة وخصوصاً أعضاء الحزب الوطنى، حزب الحاكم وليس الحزب الحاكم، أن المعاهدة كانت خيراً وبركة على مصر، وأن الرئيس السادات دخل التاريخ بقرار الحرب ثم بزيارته للقدس و«انتزاع» هذه المعاهدة، لما تضمنته من تنازلات إسرائيلية كبيرة من بين أنياب اليمين المتطرف الذى كان يقوده بيجن، والذى انقلب بقدرة قادر من زعيم عصابة الأرجون إلى بطل السلام الذى اقتسم جائزة نوبل للسلام مع الرئيس السادات.

ويرى أنصار المعاهدة أن الرئيس مبارك قد حافظ بحكمته على هذه المعاهدة، وأن إسرائيل هى التى تحرشت عدة مرات بمصر حتى تتخلص منها، ولكن الرئيس مبارك لم يمكنها من ذلك. ويضيف أنصار المعاهدة أنها وفرت لمصر هدوءاً على جبهتها مع إسرائيل مكن مصر من أن تحقق سلسلة من خطط التنمية، وأن تخفض نسبة الإنفاق العسكرى بحيث أصبح الجيش رمزياً فى دولة تنعم بالسلام وترفل فى

الخير، ولا يهم مصر اشتعال الجبهات الأخرى المحيطة بها، بل إن اشتعال هذه الجبهات يقوى الاعتقاد بالمقارنة بين مزايا المعاهدة وبين الجحيم عند غير المعاهدين، ولو علموا الخير لتعاهدوا مع إسرائيل كما تعاهدت مصر، ولدخلوا جنة الأرض كما دخلت مصر. ويكفى أنه لم تطلق رصاصة واحدة من جانب مصر ضد إسرائيل، أما ما أطلقته إسرائيل من رصاص على مصر وقتل بعض المصريين فلأن إسرائيل حريصة على المعاهدة، ورأت أن الذين قتلتهم هم من مهربى السلاح حتى لو كانوا من الجنود المصريين العاملين على الحدود، ولهذا لم تطلب الحكومة المصرية اعتذارا عن خطأ ارتكبوه، وتم مواراتهم التراب على أنهم إرهابيون مخالفون لتعليمات قيادتهم، وليسوا شهداء بل أشقياء. يضيف أنصار المعاهدة أن مصر استردت أرضها بالكامل حتى لو كانت سيناء منقوصة السيادة خير من انعدام السيادة أصلاً، وأن مصر قد فازت حيث تعثر الآخرون، فلا تزال الجولان محتلة ولا تزال فلسطين ترزح تحت الاحتلال، وأن استعداد مصر للسلام مع إسرائيل هو الذى أكسبها كل هذه المزايا.

ويضيف هؤلاء إلى ذلك أن هذه المعاهدة قد استبقت الأحداث، حيث انهار الإتحاد السوفيتى ولم يبق سوى قبلة سياسية واحدة فتحت المعاهدة معها الباب لتحالف استراتيجى لصالح مصر وإسرائيل، وكفى ما تحملته مصر من تضحيات بسبب القضية الفلسطينية وعلى الدول العربية أن تتحمل هى الأخرى نصيبها. ومع ذلك يرى أنصار المعاهدة أن الدور الإقليمى لمصر قد ازدهر بسبب تحالفها مع الولايات المتحدة، مادامت الأدوار الإقليمية تحددها الولايات المتحدة وليس البيئة المحيطة بمصر، ويرون أن مصر طرف أساسى فى جميع الملفات الإقليمية بل والعالمية، ويوشك هؤلاء أن يقولوا بالفعل أن مصر هى التى ألزمت إسرائيل بوقف

الهجوم على غزة لما لمصر من ثقل تعلمه إسرائيل. أما ما يراه الآخرون من تقاعس مصر فهو تشويه لسمعة مصر وخيانة لنضالها وعدم قدرة على رؤية دورها وعجز عن إدراك أبعاد هذا الدور. ولابد أن هذا الفريق يضيف أيضاً أن مصر قد وفرت تكاليف المواجهة العسكرية لخطط التنمية، وأصبح الجنيه المصرى أقوى العملات الإقليمية، وأنه عندما تولى الرئيس مبارك الحكم كان الجنيه يساوى ثلاثة دولارات، ولكنه بعد مرور ثلاثين عاماً أصبح الجنيه يساوى عشرة دولارات. وعندما كنت أتأمل مثل هذه الأقوال خيل إلى أننى خارج دائرة الزمن، وأنهم يتحدثون عن مصر التى لا نعرفها. على أية حال، هم يقولون أن مصر بالمعاهدة تجنبت كوارث وحققت إنجازات، ونحن نقول أن مصر بالمعاهدة وليس بالضرورة بسببها قد تقزمت وأهينت وأصبحت فى ذيل الأمم، رغم أن قدراتها تؤهلها للريادة وأضحت لا تجرؤ على مخالفة إملاءات إسرائيل وواشنطن، كما تفاقمت جميع المؤشرات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

تقول القوى الوطنية أيضاً أن المعاهدة مكنت إسرائيل أن تطوق مصر فى السودان وفى الصومال، وأن تقضى على الروابط بين الدول العربية، وأن تجعل مصر بلا وزن فى محيطها، وهناك مئات الشواهد على ذلك. وقد آن الأوان بعد ثلاثين عاماً أن يدرس المجتمع المصرى ما لهذه المعاهدة وما عليها، وأن يقرر مصير المعاهدة، فقد يرى أن تبرم المزيد من أمثالها وأن يدخلها أنصع صفحات التاريخ، وأن نقيم للشخصيات الصهيونية الفاعلة فيها، خصوصاً الذين أعدموا عشرة آلاف أسير مصرى ويهددون بضرب السد العالى بالقنابل الذرية، تماثيل فى ميادينا وأن نطلق أسماءهم على أكبر الشوارع بل والمدن العمرانية الجديدة، كأن نسمى مدينة القاهرة الجديدة مدينة ليفنى والتجمع الخامس بتجمع شارون، وغير ذلك من صور التكريم. وعلى العكس قد يرى المجتمع المصرى أن المعاهدة قد تركت آثاراً

وندوبا عميقة فى نفس هذا المجتمع، واستخدمت إسرائيل مصر بسببها لتطويع العالم العربى وكسر شوكته، بل وقد أصبح بعض العرب يعتبرون إسرائيل صديقاً حليفاً بعد أن كانت مرضاً خبيثاً تنشر العدوى به بمجرد ذكره. كذلك طالبت القوى الوطنية أحياناً بقطع العلاقات مع إسرائيل، وردت الحكومة ردوداً خرافية تقوم على الدجل القانونى والتمويه السياسى. كما طالبت هذه القوى بإنهاء المعاهدة، وردت الحكومة بأن ذلك يعنى الحرب مع إسرائيل ومصر لم تعد قادرة على أى حرب، وإنما أعيد تصميمها لكى تكون دولة مسالمة مهما تحرش بها الآخرون، وإذا ضربت على خدها الأيمن سلمت خدها الأيسر قربى إلى الله وإلى السلام.

ولكى يقول المجتمع المصرى كلمته لابد أن يقرأ المعاهدة، ولابد أن يدور نقاش واسع حول آثارها السلبية والإيجابية المفترضة، لكى يقرر بعد ذلك إن كان يجب الإبقاء عليها أو تجميدها أو إلغاؤها فهذا قرار سياسى من الدرجة الأولى ، أما التبريرات القانونية فهى سهلة، المهم أن يقرر المجتمع المصرى مصير المعاهدة. لهذا السبب أدعو جميع القوى الوطنية فى مصر أن تقوم بتدريس هذه المعاهدة والحصاد المر الذى خلفته لمصر، ومناقشة البدائل وطريقة التعامل مع هذه المعاهدة، وأن تفتح الأحزاب السياسية فصولاً للدراسة، وصالات للتدريبات واللقاءات طوال هذا العام، كما يجب على الحكومة أن تكلف أحد المراكز المستقلة بدراسة مستفيضة لحصاد هذه المعاهدة فى ثلاثين عاماً، اللهم إلا إذا كان الزواج بين مصر وإسرائيل لمدة ثلاثين عاماً قد أدخله مرحلة الأبدية، ولم يعترف بالانفصال أو الخلع مهما كانت خطايا الطرف الآخر.